التنمية بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

أ.سعيداني محمد السعيد ،جامعة غرداية، الجزائر

أ. بكاي أحمد ،جامعة غرداية ،الجزائر

ملخص:

تناقش الدراسة أبعاد التنمية في كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، هذا الأخير الذي يعرف عدة خصائص ومميزات تفتقر إليها معظم الاقتصاديات الحالية، لهذا تعالج الورقة خصوصيات التنمية في الاقتصاد الإسلامي ضمن المحاور التالية: المحور الأول مفهوم التنمية الاقتصادية: هل من خصوصية له في الاقتصاد الإسلامي؟، المحور الثاني انطلاق التنمية في أهم النظريات الاقتصادية الوضعية، المحور الثالث منهج التنمية في الاقتصاد الإسلامي وخصوصيته، المحو الرابع الفرق بين الاقتصاد الوضعي والاقتصادي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: **التنمية، الاقتصاد الوضعي، الاقتصادي الإسلامي.**

***Abstract*:**

This study discusses the dimensions of development in the conventional economy and the Islamic economy, the latter which defines several characteristics that most of the current economies lack. The paper addresses the specificities of development in the Islamic economy in the following axes:The first axis the

المنارة للاستشارات
www.mar

concept of economic development: does it have a particularity in the Islamic economy?The second axis is the development debut in the most important economic theories. The third axis is the development approach in the Islamic economy and its specificity. The fourth axis is the difference between the Islamic economic and conventional economy .

Keywords: Development, conventional economy, Islamic economics.

مقدمة:

يُشَكِل البحث عن التنمية الإقتصادية الهاجس الأول الذي يشغل بال واضعي الخطط التنموية في البلدان المتخلفة ، وفكرياً بال الباحثين في مجال إقتصاد التنمية الذين تمخضت أبحاثهم عن إقتراح العديد من النظريات الوضعية التي تتصور المسار الأمثل لتحقيق الإنطلاق المنشود.

من ناحية أخرى فإن فشل هذه الدول في تجاوز التخلف الذي ظل يطال مجتمعاتها باتباع المناهج الوضعية المستوردة، والتي لم تفشل فقط في إخراجها من الفقر، بل وكانت فوق ذلك سبباً في تعميق هذا الفقر وتعاظم حدته، وهذا يدفع بقوة إلى التفكير في البديل الذي يطرحه الإقتصاد الإسلامي في المنهج الذي يتصوره للتنمية كمخرج يحقق لهذه الدول إنطلاق التنمية بأسلوب يختلف جذرياً في منطلقاته الفكرية ورؤيته للأشياء عن الطرح الوضعي شرقه وغربه.

هدف الورقة البحث في إشكالية التنمية الإقتصادية من خلال المقارنة بين الطرح الذي قدمته النظريات الإقتصادية الوضعية والطرح الذي يقدمه الإقتصاد الإسلامي، في سبيل الإجابة على الإشكالية التالية:

ما الخصوصية التي تميز الإقتصاد الإسلامي في تصوره لإنطلاق التنمية بالدول النامية عن النظريات الإقتصادية الوضعية؟

المنارة للاستشارات
www.mar

محاور معالجة الموضوع:

I -مفهوم التنمية الإقتصادية: هل من خصوصية له في الإقتصاد الإسلامي؟

II -إنطلاق التنمية في أهم النظريات الإقتصادية الوضعية.

III- منهج التنمية في الإقتصاد الإسلامي وخصوصيته.

IV- الفرق بين الإقتصاد الوضعي والإقتصادي الإسلامي.

I- مفهوم التنمية الاقتصادية: هل من خصوصية له في الاقتصاد الإسلامي؟

التنمية لغةً: من النماء وهو الزيادة والكثرة، وتنمية الشيء تعني إحداث النماء فيه.

اصطلاحا: اختلف الاقتصاديون كثيراً حول هذا المفهوم ولا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين ويعود السبب في ذلك كما يقول الدكتور إبراهيم العسل إلى أن كل باحث يعرفها انطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة لفكره واختصاصه، فبينما يراها الاقتصاديون الرأسماليون والاشتراكيون ازديادا في الناتج القومي وزيادة في دخل الفرد - مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك- يذهب الاجتماعيون إلى أنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته وتحقيق قدر أكبر من الرفاه وتأمين مستوى أرفع لنمط حياته وبالتحديد الاجتماعي منه والصحي والتعليمي والخدماتي، ويشير أيضاً إلى أن التوجهات الأولى لتعريف التنمية كانت تميل إلى حصرها في مفهوم النمو الاقتصادي، ثم تطورت النظرة إليها لتشمل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغذاء، السكن، الصحة، التعليم، العمل...) إلى جانب الحاجات المعنوية كتحقيق الذات بالإنتاج والمشاركة وحرية التعبير والأمن والشعور بالكرامة، ...إلخ[1].

وقد اعتمد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المفهوم الأخير، حيث شكلت هذه المقاربة موضع اهتمام للهيئات الدولية التي اعتبرت المجالات: الفقر، البطالة، نوعية الحياة، المرأة، التعليم،

المنارة للاستشارات
www.mar

الصحة، ...إلخ الإطار الحيوي الذي ينبغي أن تقاس على أساسه التنمية المحققة في الدول، و تم إصدار أول تقرير يتناول هذه الجوانب في تقرير التنمية البشرية " *Rapport sur le Développement Humain RDH*" عن الأمم المتحدة *PNUD* سنة 1990 م بمساهمة أمارتيا و الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق "*Mahbub ul Haq*"، ثم في تقرير البنك الدولي الصادر سنة 1991 م، و قد تأكدت أهمية هذه المجالات مع الأزمة المالية الشرق آسيوية في نهاية الألفية [1997 م -1998 م] و أزمة الأرجنتين 2001 م و في تقرير البنك الدولي " *le développement dans le monde*" 2003 م فقد اعتبر التنمية الحل للمشكلة الكونية *Problémes globaux/planétaire*، ومَدخلاً للتعاون الدولي" *la formation d'un nouvel espace d'action collective*"، هذا المدخل الذي نتج عنه ولادة الأهداف الدولية للتنمية التي تضمنها تقرير "تشكيل القرن الحادي و العشرين: دور التعاون من أجل التنمية" سنة 1995 م في سبعة أهداف عُرِفت أنداك بالأهداف الدولية للتنمية، أما الهدف الثامن فقد ظهر في قرار الأمم المتحدة رقم 2155 "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية" الذي شمل مجالات عديدة كالسلام العالمي، الفقر، البيئة، الديمقراطية،..، و تم الإعلان عن هذه الأهداف المنتظر تحقيقها لغاية 2015 م في مؤتمر "قمة الألفية" المنعقد في مقر الأمم المتحدة بـ نيويورك بتاريخ 2000/09/07 م بمشاركة 191 دولة[2].

وفي الإسلام تُعالج ظاهرة التنمية كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم "الزكاة" الذي يعني لغةً واصطلاحًا الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة، وسمى الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الإقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي من الله تعالى، وهو ما يقارن بالعكس بالربا الذي قال عنه الله "يمحق الله الربا ويربي الصدقات" صدق الله العظيم.

يعرف الإسلام التنمية بأنها: " عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن، وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، تحقيقاً لمقصود الشارع من

المنارة للاستشارات
www.mar

الاستخلاف في الأرض، برعاية أولي الأمر، ضمن تعاون إقليمي وتكامل أممي، بعيداً عن أيّ نوع من أنواع التبعية"[3]، إذ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة:30)، وهذا الاستخلاف لا مجال فيه للعبث وإضاعة الوقت فيما لا ينفع: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ (القيامة:36)، وقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (المؤمنون:115).

ويتضح من ذلك أن مفهوم التنمية والنمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا "الحياة الطيبة" في الدنيا، بينما يركز مفهوم *Development* على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات إقتصادية مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمرًا للبيئة ولنسيج المجتمع[4].

II- انطلاق التنمية في أهم النظريات الاقتصادية الوضعية:

ظهرت نظريات التنمية كتطبيقات عملية للفكر الاقتصادي وكاتجاه محوري في بناء استراتيجيات التنمية، حيث تنقسم إلى[5]:-

1- نظريات النمو المتوازن: *balanced growth theory*

تعتبر هذه النظريات أولى نماذج التنمية التي ظهرت في عقد الأربعينيات و الخمسينيات من القرن الماضي، و تضم نظريتين أساسيتين: نظرية الدفعة القوية و الحلقة المفرغة للفقر.

أولاً: نظرية الدفعة القوية لـ روزنشتاين رودان big *push theory- rosenstein rodan*

تنطلق هذه النظرية ذات الأصول الكينزية و النيوكينزية من فرضية مفادها أنه طالما أن البلدان النامية تعاني نقصاً في الطلب المحلي الكلي فإن من شأن البرامج التنموية واسعة النطاق أن تخلق طلباً بحيث يصبح إنتاج المشروعات في مختلف القطاعات مجدياً، فالتوازن *Léquilibre*

المنارة للاستشارات
www.mar

الذي تتحدث عنه النظرية هو نمو كل صناعة بمعدل يتلاءم مع مرونة الطلب القومية على مخرجات هذه الصناعة[6]، فالنمو المتوازن إذن هو ذلك التوسع المتزامن الذي يحدث في جميع القطاعات لتفادي الاختناقات التنموية بين مختلف سلاسل الإنتاج القومية و السماح للأثر الانتشاري للنمو بالانتقال من قطاع لآخر[7]، يقول **نيركسه**: "إن القيود التي يفرضها السوق في صورته القديمة تمنع المنظم من القيام باستثمارات هامة، إذ ذاك حيث يمكن للمبادلة الفردية أن تفشل، فإن حزمة واسعة من الاستثمارات في فروع الاقتصاد المختلفة يمكن أن تبلغ النجاح لأن الاستثمارات تساند بعضها بعضاً"[8].

ثانياً: نظرية الحلقة المفرغة للفقر *Vicious Circles theory*

يفسر الاقتصادي الأمريكي **نيركسه** *ragnar nurkse* (1907 م- 1959 م) في كتابه "*Les problémes de la formation du capitale dans les pays sous-développés*" سنة 1953 م النظم الاقتصادية المتخلفة بأنها نظم تتكون من عناصر ذات التفاعل الدائري المتبادل فيما بينها، يفضي هذا التفاعل في النهاية إلى العودة دائماً إلى نقطة البداية و هي التخلف، و بذلك يكون التخلف نظام مستقل مغلق يدور في مجموعات محكمة من الحلقات المفرغة تعمل على إعادة إنتاج التخلف و تكريسه، و يُقِرّ **نيركسه** بأن الدول الفقيرة ستظل كذلك لكون إنخفاض الدخل هو سبب إستمرار الفقر.

2- **نظريات النمو غير المتوازن** *unbalanced growth theory*

تستند هذه النظريات في رفضها لنظريات النمو المتوازن إلى حجة أنه لم يسبق للتاريخ الاقتصادي أن عرف نمواً اقتصاديا في أي مجتمع كان على النهج الذي تفترضه تلك النظريات، و تضم نظريات النمو غير المتوازن ثلاثة نظريات هي:

أولاً: نظرية أقطاب النمو لـ فرانسوا بيرو *Growth poles theory - François Perroux*

ظهرت هذه النظرية تحت عدة مسميات "*espace homogéné*" لدى الاقتصادي النيوكلاسيكي *J.H. Von Thunen* و "*espace polarisé*" لدى الفرنسي **فرانسوا بيرو** في مؤلفه: "*note sur la nation de pole de croissance*" سنة 1955 م و التي تمت محاولة تطويرها من

المنارة للاستشارات
www.mar

قبل **سمير أمين** *Samir Amine* في نظريته "*centre-périphérie*"[9]، و تهدف نظرية **بيرو** إلى محاولة إيجاد مناطق لها مجموعة من المقومات التي تمكنها من أن تصبح مناطق رائدة، والصناعات الموطنة داخلها سيتجاوز تأثيرها حدود المنطقة إلى باقي المناطق الأخرى، و سينشأ عن وجود عدة أقطاب جغرافية نمو اقتصادي يمس جميع المناطق لكن بنسب متفاوتة مما يستدعي ضرورة تدخل الدولة لضمان عدالة توزيع النمو بين مختلف المناطق، و قد أستخدمت هذه النظرية لحل المشاكل الجهوية التي تعرفها الدول النامية و لأهمية العنصر الجغرافي في عملية التخطيط الإقتصادي.

ثانياً: نظرية الصناعات المحركة لـ أ. هيرشمان *Industries motrices theory - A. Herschman*

على عكس **فرانسوا بيرو** الذي إهتم بتوزيع عوامل الإنتاج على المناطق الجغرافية التي قد تتفاوت أهميتها في العملية التنموية، فإن هيرشمان ركز على الصناعات القائدة *leading sectors* التي لها أثر حاسم في تحفيز الدخل القومي، و بالتالي أعطى أولوية الإستثمار في الصناعات التي تتميز فيها الدول النامية بميزة مطلقة أو نسبية، و بدعم نمو هذه الصناعات فإنها ستجبر الصناعات الأخرى على النمو الأمر الذي سينقل الإقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أعلى محدثة بذلك زيادة في الدخل، كما أن حالة اللاتوازن الجديدة ستولد قوى تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة، و هكذا يؤكد هيرشمان على أهمية الاختلال التوازني طويل الأجل في العملية التنموية باعتباره عمود النمو الاقتصادي[10].

من أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية هيرشمان إهمال دور التخطيط الشامل للنشاط الإقتصادي نتيجة التركيز على بعض الصناعات، و افتراض الاتجاه الإيجابي للصناعات المحَفِّزَة نحو النمو اللانهائي في الزمن، و عدم تحديد مستوى الاختلال الأمثل الذي يسمح بالتحريض نحو التنمية.

المنارة للاستشارات
www.mar

ثالثاً: نظرية الصناعات المصنعة لـ جيرار دو برنيس *g- les industries industrialisées Bernis*

يركز جيرار على نوع خاص من الصناعات الثقيلة أسماها بـ "**الصناعات المصنعة**" التي تتمثَّل وظيفتها في إحداث تغييرات بنيوية في مصفوفة العلاقات الاقتصادية بين مختلف القطاعات باستخدام الوسائل التقنية الحديثة لرفع إنتاجيتها، و تبرر النظرية أهمية هذه الصناعات من حيث أن تركيز الإستثمارات في عدد محدود من الأنشطة الإقتصادية يُسَهِل عملية التحكم و الإستخدام الأمثل لما هو متاح من عوامل التنمية، و ما على الدول النامية إلا الإختيار السليم للقطاعات النشطة في خلق أوضاع عدم التوازن المحرضة لحركية الإقتصاد، كما يرى **جيرار** أن التحولات البنيوية الإقتصادية ستنعكس على البنية الإجتماعية بما يؤدي إلى تغييرها بالكيفية التي تخدم عملية التصنيع ذاتها، و للقيام بهذا الدور فإنها يجب أن[11]:-

1)- تساهم تلك الصناعات بنسبة كبيرة في الإقتصاد الوطني؛

2)- أن تكون مستقلة عن مصادر التمويل و مراكز التصنيع الخارجية؛

3)- وجود صناعات خلفية تستخدم مخرجاتها كمدخلات لها.

3- نظرية المراحل الخطية لـ روستو *the stages of economic growth- Rostow*

تعد أشهر النظريات السوسيو إقتصادية في التنمية و التي عرضها الإقتصادي الأمريكي والت ويتمان روستو *walt Whitman rostow* (1916 م - 2003 م) سنة 1956 م في كتابه "*the stages of economic growth*"[12]، فهو يرى أن التنمية ممكنة متى ما وعت الدول النامية بالأسباب و الوسائل التي تنقلها ما بين المستويات المختلفة للتنمية، و قد آمن **روستو** بضرورة وجود القطاعات الرائدة التي قسمها إلى ثلاثة أصناف: قطاعات ذات نمو رئيسي و قطاعات ذات نمو متكامل و قطاعات ذات نمو مشتق، بينما قسم التنمية إلى 05 مراحل خطية ذات تتابع زمني تتمايز فيما بينها حسب درجة نمو قوى الإنتاج، هذه المراحل هي:

المنارة للاستشارات
www.mar

أولاً: مرحلة المجتمع التقليدي *Traditional society*

في هذه المرحلة يكون المجتمع يتميز بإستخدام الوسائل البدائية في الإنتاج و ضآلة الإدخار و عدم كفايته لتغطية الأصول الرأسمالية، كما يحتل القطاع الزراعي مكانة هامة في تحقيق الإكتفاء الذاتي للمجتمع.

ثانياً: مرحلة الإستعداد للإنطلاق *Precondition for take-off*

تعرف هذه المرحلة تطور دور الدولة بالإهتمام بالبيئة العامة للإستثمار و التمويل، وظهور الطبقة المفكرة من فئة المنظمين المخترعين التي تعمل على توليد التراكم التكنولوجي الذي يلعب دوره الهام في التحول القطاعي بالإتجاه نحو الصناعة، و نتيجة لطول الصراع الطبقي لتقبل هذا التحول فقد قدرها **روستو** بـ 100 سنة.

ثالثاً: مرحلة الإنطلاق *Take-off period*

يعتبرها **روستو** المرحلة المفصلية في تطور المجتمع الذي يشهد خلالها تحولاً جذرياً نتيجة التغيرات البنيوية التي تصيب هيكله الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي مما يجعل عملية النمو تحدث بطريقة تلقائية، و ظهور صناعات حديثة كليةً تنمو بمعدلات سريعة و تحقق أرباح معتبرة يمكن إستثمارها في قطاعات أخرى مما ينتج عنها توسع سوقي كبير، يتراوح معدل الإستثمار معها ما بين 05 % إلى 10 % من الناتج القومي الصافي مع إرتفاع الإنتاجية الحدية للعمالة والأجور، و قد حدد **روستو** المدى الزمني لهذه المرحلة في 20 إلى 30 سنة[13].

رابعاً: مرحلة النضج *Maturity stage*

يتجه النظام الإقتصادي للمجتمع نحو الإزدهار و النضوج و التنوع الصناعي بإنتشار طبقة المدراء و المسيرين و الإستخدام الأمثل لموارده، و تكوين الفوائض السلعية التي تمكنه من السيطرة على حصة تنافسية من الإقتصاد الدولي تسمح له بإستيراد سلع الرفاهية و يميل هيكل القوى العاملة نحو التخصص الوظيفي نتيجة التقدم التقني، تتراوح خلالها معدلات الإستثمار بين [10 % - 20 %]، و قد حددها **روستو** زمنياً بـ 60 سنة.

المنارة للاستشارات
www.mar

خامساً: مرحلة الإستهلاك الوفير *Age of high mass consumption*

يصل المجتمع إلى حالة شبه مثالية من الرفاه الإقتصادي و الإجتماعي بإرتفاع حجم الإنتاج و الإستهلاك و المداخيل الفردية و تقدم تقني متطور يرتفع من خلاله الإنتاج الفكري و الثقافي و الأدبي و الفني للمجتمع، و قد حصرها **روستو** زمنياً في مدى يتراوح بين 30 إلى 100 سنة تبعاً لمعدل النمو السكاني و حجم الإنتاج الإستهلاكي.

من جانبه يفسر الإقتصادي الأمريكي **كوزنتس** *S. Kuznets* نظرية **روستو** في نظريته "**الرفاه الإقتصادي**" لسنة 1955 م كما في الشكل التالي:

III- انطلاق التنمية من منظور الإقتصاد الإسلامي:

1- أساسيات المنهج التنموي في الإسلام:

يستند المدخل الإسلامي للتنمية على الأسس الفلسفية التالية[14]:-

أ- التوحيد (وحدانية الله و حاكميته) وهذا يحكم قواعد العلاقة بين الله والإنسان وبين الإنسان و الإنسان.

ب- دور الإنسان بوصفه خليفة الله في أرضه و هذا ما يحدد منزلة الإنسان ودوره بتعيين مسؤوليات الإنسان، من حيث هو إنسان، و المسهم، والأمة الإسلامية على أنها محل هذه الخلافة.

ت- الزكاة (التطهير والنماء)، فإن مهمة جميع رسل الله كانت الإنسان في علاقاته بالله، بالإنسان، ببيئته الطبيعية، بالمجتمع و بالدولة، فالمفهوم الإسلامي للتنمية إنما يجب أن يستقى من مفهوم الإنسان في التزكية، لأنها تتوجه لمشكلة التنمية الإنسانية بكل أبعادها و لأنها معنية بالنماء و التوسع في إتجاه الكمال من خلال تطهير المواقف و العلاقات.

ث- الرقابة المزدوجة: في الإسلام النشاط الإقتصادي يخضع لرقابتين: رقابة عامة، و رقابة ذاتية، والرقابة العامة وجدناها بعد الهجرة، فالرسول كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها، ومن هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النشاط

المنارة للاستشارات
www.mar

الإقتصادي إلى جانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحساس المسلم أن الله عز وجل، يفرض رقابة ذاتية، لذلك رأينا سلوك المسلم في نشاطه الإقتصادي كسلوكه في عبادته، وعندما سئل الرسول عن الإحسان قال: " أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فإنه يراك".

2- خصائص التنمية في الاقتصاد الإسلامي:

الشمول: أي شمول منهج التنمية للنواحي المادية والروحية لتحقيق المصلحة الفردية و العامة في آن واحد.

التوازن: وذلك بين كل النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها، والتوازن بين القطاعات، والتوازن بين الأنشطة الإقتصادية فلا يهتم مثلاً بزيادة الإنتاج مع سوء التوزيع الذي يشكل سبيل الإحتكار الذي تعاني معضلته الرأسمالية في كل حين[15].

الواقعية: وتعني النظر إلى المشكلة من جميع جوانبها، وإيجاد الحلول الملائمة لواقعها القائم، لا طرح تصورات مثالية بعيدة عن إمكانية التطبيق، كما يلاحظ في بعض النظريات والنماذج التنموية، إذ قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ (الأنبياء:16)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ (الدخان:38)، فالإنسان لم يخلق سدى، ولا الكون خلق عبثاً أو لعباً، فلابد أن يستثمر الإنسان حياته لتنمية ما في الكون، وهي المتمثلة في عملية التعمير: ﴿...هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ (هود:61).

العدالة: وتشمل جميع مناحي حياة الناس، فمثلا فرض الإسلام في الزكاة على الأغنياء مقداراً محدوداً عادلاً يكفي الفقراء ولا يضر بالأغنياء، وفي مجال التوزيع أوجد الإسلام نظاماً يحقق العدالة بين العاملين والمحتاجين، يقول تعالى: ﴿...وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ (المائدة:2)، وكما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ (الأنبياء:92)، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾ (المؤمنون:52).

المنارة للاستشارات
www.mar

المسؤولية: وهي تتحدد في ثلاثة جوانب هامة:

- ✓ مسؤولية الفرد تجاه نفسه.
- ✓ مسؤولية المجتمع تجاه بعضه البعض.
- ✓ مسؤولية الدولة تجاه كل من الفرد والمجتمع.

فهي بذلك مسؤولية تطال الجميع فرداً ودولةً، فلا تضحي بالفرد لصالح الدولة، ولا بالدولة لصالح الفرد، لقوله صلى الله عليه وسلم: (كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته).

الإنسانية: باعث التنمية في الإقتصاد الإسلامي ليس الربح المادي كما في الرأسمالية، ولا الإستغلال الذي تمارسه السلطة المركزية كما في الإشتراكية، وإنما غايتها الإنسان أن يكون محرراً وكريماً يعمر الأرض ويحييها بالعمل الصالح.

الإستمرارية: إنّ العملية التنموية وتحقيق مهمتها الحضارية لا تتم في عشية أو ضحاها، بل تأخذ زمناً يطول ويقصر على قدر عزائم الناس الساعين إليها، ولكن عملية التنمية لا تتوقف عند تحققها، بل لابد من المحافظة عليها وتحقيق المزيد منها، وبذلك تكون التنمية عملية مستمرة نحو الأحسن فالأحسن، وهذه الديمومة والإستمرارية للعملية التنموية تكون مستغرقة لحياة الأفراد والمجتمعات على حدّ السواء، بمعنى أنّ الأفراد يستنفدون أعمارهم من أجل التنمية، ويحرصون على نقل ذلك لمن يخلفهم في المجتمع، ﴿... هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ (هود:61)[16].

3- الدور التنموي للزكاة في الاقتصاد الإسلامي:

أ-: تمارس فريضة الزكاة دورها الهام في تمويل التنمية حيث توفر مورداً مالياً ضخماً متجدداً سنة بعد أخرى، فهي فريضة منوطة بكل مال تام مملوكاً ملكاً تاماً لمسلم حر، خال من الدَيْن، متى بلغ النصاب، و حال عليه الحول، وفي شروط جباية الزكاة تأكيد على وفرة حصيلتها بل و تزايدها مع تقدم المجتمع.

ب- تمتع بسعة وعائها، في ترتبط أساساً بالمال النامي أياً كانت صورته، ففي حين كانت الأموال في عهد الرسول ﷺ أربعة أنواع فقط: الأنعام السائمة والنقود من ذهب و فضة، الزروع والثمار،

المنارة للاستشارات
www.mar

عروض التجارة، الكنوز، إلا أن هذا الوعاء إتسع ليشمل كل مال تام تحقيقاً أو تقديراً، وذلك أن مبدأ دوران فريضة الزكاة مع النماء وجوباً يضم على الأموال التقليدية كل ما أستحدث أو سيستحدث من أنواع الأموال وإستثماراتها، وفي ذلك مسايرة لما يفرزه التقدم وضمان لتزايد حصيلة الزكاة مع إرتفاع مستوى النشاط الإقتصادي، كذلك فإن مبدأ ربط الزكاة بالأموال النامية فعلاً أو تقديراً يؤدي إلى تنظيم حصيلتها و لو لم يحقق الإقتصاد أرباحاً تذكر، ذلك أنها تفرض على الرصيد النقدي و لو لم يحقق ربحاً بسبب عدم إستغلاله[17].

ت- إن تحديد نصاب للزكاة عند المستوى الذي لا يكفل سوى الحاجات الأساسية يضمن إنسياب حصيلة وفيرة من الزكاة و تزايدها بإنضمام أموال جديدة يتوافر لها النصاب مع بداية العملية الإنمائية و إرتفاع المستوى الإقتصادي لأعداد متزايدة من أفراد المجتمع.

ث- إن تجدد فريضة الزكاة مع بداية كل حول هجري و مع كل حصاد يوفر للتنمية مورداً منتظماً يتجدد ليس سنة بعد أخرى فحسب، إنما خلال السنة الواحدة لإختلاف بداية السنة من مزكي إلى آخر، و يجنب ذلك العملية الإنمائية مخاطر نقص الموارد التمويلية و خطورة إستكمالها من الخارج مما يعرقل نمو الإستثمارات القائمة ويعوق قيام إستثمارات جديدة، بل إنه يضفي على الإقتصاد كله ثقة في الموارد التمويلية تتأكد سنة بعد أخرى[18].

IV- **الفرق بين الإقتصاد الوضعي والإقتصادي الإسلامي**:

1- **من حيث المقصد**: يتمثل مقصد الإقتصاد الإسلامي في إشباع الحاجات الأصلية للإنسان وتوفير حد الكفاية الكريم ليحي الناس حياة طيبة رغدة وليعينهم على تعمير الأرض وعبادة الله عز وجل، وبذلك فهو يهدف إلي تحقيق الإشباع المادي والروحي للإنسان مصداقاً لقوله:﴿..هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ ...﴾ (هود 61)، وقوله كذلك : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات 56)، أما مقاصد النظام الرأسمالي فهو تحقيق أقصى إشباع مادي ممكن وتكوين الثروات، بدون أي إعتبار إلي الإشباع الروحي.

المنارة للاستشارات
www.mar

2- **من حيث المنهج**: يقوم الإقتصاد الإسلامي على منهج عقائدي أخلاقي مبعثه الحلال والطيبات والأمانة والصدق والطهارة والتكافل والتعاون والمحبة والأخوة مع الإيمان بأن العمل عبادة، وأساس ذلك لقوله عز وجل : ﴿فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (النحل114)، وقوله ﷺ: "طلب الحلال فريضة بعد الفريضة" (متفق عليه)، أما النظام الرأسمالي فهو يقوم على منهج الفصل بين الدين والسوق، فلا دخل للعقيدة والأخلاق بالإقتصاد، كمبدأ الغاية تبرر الوسيلة هذه المفاهيم وغيرها مرفوضة تماماً في الفكر الإسلامي[19].

3- **من حيث التشريع**: يقوم الإقتصاد الإسلامي مجموعة من الأصول و القواعد المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية : القرآن والسنة والإجتهاد الفقهاء، فهو يعمل على تحقيقها وهي حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال وتتسم قواعد الإقتصاد الإسلامي بالثبات والعالمية والواقعية..... وتأتي المرونة في التفاصيل والإجراءات والأساليب والأدوات والوسائل، بينما يحكم النظم الإقتصادية الوضعية مجموعة من المبادئ والأسس من إستنباط وإستقراء البشر الذي يصيب ويخطئ، كما تتأثر هذه المبادئ بالإيدولوجية التي تنتهجها الحكومة سواءً أكانت رأسمالية أو شيوعية أو إشتراكية أو رأسمالية، وعلى ذلك فهي غير ثابتة أو مستقرة، بل دائمة التغيير والتبديل، وتتصف كذلك بالتضاد والنقص.

4- **من حيث الأساليب والوسائل**: يستخدم فقهاء الإقتصاد الإسلامي مجموعة من الأساليب والوسائل التي تحقق المقاصد والغايات شريطة أن تكون مشروعة، وعليهم أن يأخذوا بأحدث أساليب التقنية الحديثة، فالحكمة ضالة المسلم، أينما وجدها فهو أحق الناس بها، وطبقا لهذا المفهوم نجد تشابها بين بعض الأساليب والوسائل الإقتصادية التي تستخدم في النظم الإسلامية والرأسمالية، لأن ذلك من الأمور التجريدية، والفارق الأساسي في هذا الأمر هو أن

المنارة للاستشارات
www.mar

الإسلام يركز على مشروعية الغاية ومشروعية الأساليب والوسائل، بينما لا يعتقد بذلك في النظام الإقتصادي الرأسمالي[20].

الخاتمة:

إن تحقيق إنطلاق التنمية الإقتصادية كان الهم الشاغل الواقف وراء مختلف النظريات الوضعية التي إهتمت بقضايا التنمية في البلدان المتخلفة، والتي تؤخذ عليها سلبية مشتركة بارزة تتمثل في كونها نابعة من خلفية من القيم والتصورات التي تجد مصدرها في بيئة تختلف في خصائصها عن المجتمعات النامية ومعادلةِ الإنسان النفسية والإجتماعية فيها، وتبعا لذلك فإنه لم ينجم عن تقديمها كوصفات جاهزة لإطلاق قوى النمو في هذه المجتمعات إلا مزيد من الفقر وتعميق التخلف.

ولقد بات متفقاً عليه الآن، وكما يشير إليه تقرير النمو المستدام والتنمية الشاملة الصادر عام 2008 م، أن السبيل الصحيح للتنمية إنما يكون بأسلوب مرن شامل يتخذ السياسات التنموية الملائمة لواقع البلدان المتخلفة على ضوء من واقعها وتجاربها الماضية، دون وصفات جاهزة واجبة الإتباع، ويتسم منهج الإقتصاد الإسلامي في التنمية بنظرة متميزة في خصوصيتها عن الطرح الوضعي، تنظر إلى التنمية من مقاربة شمولية متوازنة تضع منطلقات التنمية وآلياتها في المسار الصحيح الذي يتلاءم وتحقيق سعادة الإنسان والمجتمع في آن واحد، دون نظرة تشاؤمية إلى الموارد، ولا تقديس للمادة على حساب الروح، ولا للربح على حساب القيم، ولا مثالية يستحيل تجسيدها في الواقع.

الهوامش:

[1] *Stiphanie Treillet,"L'économie du développement", Armand Colin, 3é, Paris, France,* 2011, *P* 05.

[2] علي عبد القادر علي، "أهداف التنمية الدولية و صياغة السياسات الإقتصادية و الإجتماعية في الدول العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003 م، ص 06.

[3] "التنمية والإسلام" الموقع الإلكتروني:

http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=7&ChapterId=7&BookId=298&CatId=20

1&startno=0.

المنارة للاستشارات
www.mar

[4]التنمية في الإسلام، الموقع الإلكتروني: http://newjamal.blogspot.com/2010/03/blog-post.html.

[5]كبداني سيدي أحمد، "أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013/2012 م، ص 22.

[6]محمد مروان السمان و محمد ظافر محبك و أحمد زهير شامية، "مبادئ التحليل الإقتصادي"، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008 م، ص 399.

[7]صبحي تادرس قريصة و محمود يونس، "مقدمة في الإقتصاد"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984 م، ص 429.

[8]موسى خلف عواد، "تطور الرأسمالي في البلدان النامية"، دار المنهجية، ط 01، عمان، الأردن، 2015 م، ص 41.

[9] *Améziane Ferguene, "Croissance Economique et Développement", campus ouvert, France,* 2011, *p* 118.

[10]محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الماضي و الحاضر و المستقبل"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008 م، ص 36.

[11]محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[12]محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[13]موسى خلف عواد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[14]لعسل، إبراهيم: التنمية في الإسلام: مفاهيم، مناهج وتطبيقات، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996م، ص13.

[15]الجابري، محمد عابد: الروافد الفكرية العربية والإسلاميّة لمفهوم التنمية البشرية، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995م، ص 49.

[16]مصيطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان، "إنطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الإقتصاد الإسلامي"، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ...و رهانات المستقبل"، جامعة غرداية، 23 و 2011/02/24 م، ص 15.

[17]صالحي صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، دار الفجر، 2006 م، ص 115.

[18]عبد الحميد الغزالي، الانسان أساس المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، جدة، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، 1994/14/14 م، ص 60.

[19]عبد الرحمن يسري أحمد، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص 127.

[20]أحمد نعمان، "النظرية الاقتصادية في الإسلام"، دار القلم، دبي، 1405ه، ص 25.

المنارة للاستشارات
www.mar